

فرص التنمية السياحية المستدامة في المشروع النموذجي لأكبر نظام بيئي بحري للمتوسط

دراسة حالة الحظيرة الوطنية لتازة - جيجل -

بن سحنون سمير - المركز الجامعي مرسلني عبد الله - تيبازة -

خالد ليتيم - جامعة جيجل

ملخص

تعد السياحة والبيئة من الموضوعات التي أثارت ومازالت تثير جدلا في إفرازاتهما المتعددة ، نظرا لأن السياحة البيئية كانت مجرد فكرة وليس منهاج لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات، وإنما علاقات مشتركة ومتراصة كان يروج لها بدون معرفة قواعدها ومنهجها. إن فهم العلاقة المشتركة بين السياحة والبيئة مهم لتكوين النشاطات السياحية واليوم غدت السياحة البيئية منهاج يجب الأخذ به لا شعارات تطرح وتردد، وقد أعطت للإدارة أبعادا جديدة وفرضت أدوارا معقدة مما دفع بالإدارات أن تتحول في اهتماماتها نحو الاستدامة، فقد بدأت العديد من منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارساتها الاستثمارية ، وذلك بإعطاء البعد البيئي أهمية بارزة في استراتيجياتها التنموية .

إن الاهتمام بالمحميات الطبيعية يعد من بين أولويات السياحة البيئية، باعتبارها فضاء خصبا لممارسة مختلف أشكال السياحة البيئية - على غرار الحظيرة الوطنية لتازة - والتي تهدف جميعها إلى الحفاظ على المقومات السياحية الطبيعية والثقافية، تجسيدا لمبادئ التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين المصادر الطبيعية والبشرية من أجل تقديم الظرف الملائم للزوار للتمتع بأقصى ما يمكن. مع الأخذ بعين الاعتبار محاولة تقليل الآثار السلبية المتولدة عن التنمية السياحية والقيام برصد تأثيرات الأنشطة السياحية على التراث الطبيعي والثقافي وتقليلها. وهو ما يمكن أن يتجسد من خلال مشروع الشراكة الإستراتيجية لأكبر نظام بيئي بحري للمتوسط (MEDPANSUD).

الكلمات المفتاحية: السياحة البيئية، التنمية المستدامة، المحميات الطبيعية، الشراكة الإستراتيجية لأكبر نظام بيئي بحري للمتوسط

Résumé:

La relation entre le tourisme et l'environnement est une relation de complémentarité, ça n'a pas toujours été le cas, mais vu les circonstances actuelles et les différents effets négatifs sur l'environnement, les responsables du secteur du tourisme doivent travailler en étroite collaboration avec leur homologues du secteur de l'environnement, et ce pour un tourisme durable avec moins d'effets négatifs et moins de pollution.

Le centre national de Taza dans la wilaya de Jijel est l'un des premiers en Algérie à promouvoir ce genre de tourisme, et ce avec le partenariat du projet méditerranéen

MEDPANSUD, ce qui permet de protéger le magnifique patrimoine d'ont dispose le centre national de Taza en particulier et Jijel en général.

Mots clés : tourisme environnemental, développement durable, partenariat stratégique du plus grand system de protection méditerranéen.

مقدمة

إن تسابق المجتمعات في وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد، قد تؤدي إلى النمو وبالتالي إلى التغير والزيادة في الاستهلاك والادخار والنااتج القومي. إلا أن النمو السريع غالبا ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية، ولذا من الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته تجاه البيئة، ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية يعرف بـ "التنمية المستدامة"، وهي تلك التنمية القابلة للاستمرار التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته

تعد السياحة والبيئة من الموضوعات التي أثارت ومازالت تثير جدلا في إفرازاتها المتعددة، ونظرا لأن السياحة البيئية كانت مجرد فكرة وليس منهاجاً لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات، وإنما علاقات مشتركة ومتراصة كان يروج لها بدون معرفة قواعدها ومنهجها. إن فهم العلاقة المشتركة بين السياحة والبيئة مهم لتكوين النشاطات السياحية واليوم غدت السياحة البيئية منهاجاً يجب الأخذ به لا شعارات تطرح وتتردد، وقد أعطت للإدارة أبعاداً جديدة وفرضت أدواراً معقدة مما دفع بالإدارات أن تتحول في اهتماماتها نحو الاستدامة، فقد بدأت العديد من منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارساتها الاستثمارية، وذلك بإعطاء البعد البيئي أهمية بارزة في استراتيجياتها التنموية.

وبشكل عام السياحة البيئية ليست نوعاً جديداً من أنواع السياحة المعروفة، بل مجموعة أفكار وخطوط عريضة، تهدف جميعها إلى المحافظة على المقومات السياحية الأثرية والطبيعية، وفق خطة إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق سياحة شاملة رفيعة بالبيئة. وممارسة أي نشاط بيئي لا يقف عند حدود الاستمتاع بهذا الموروث الطبيعي، بل يمتد للمحافظة على صحة وسلامة التوازن الحركي والحفاظ على التنوع الحيوي به.

وقد جاءت مشاريع المحميات الطبيعية - على غرار مشروع شبكة التسيير المتوسطة للمحميات الطبيعية (MED PAN SUD) - كأداة هامة في تحقيق التنمية المستدامة وحماية الموروث البيئي والثقافي الذي يعتبر كمصدر للجذب السياحي، إذ يعتبر شعار المحميات الطبيعية والسياحة البيئية إنذاراً يطلق للحفاظ على الموارد الطبيعية والحضرية، من جور الإنسان واستنزافه لهذه الموارد، فالمحميات الطبيعية تعمل على تحقيق تنمية سياحية مستدامة تسمح بممارسة أشكال السياحة داخل المحميات الطبيعية ومحاولة التقليل من الآثار السلبية على هذا المخزون الطبيعي والثقافي.

1- الإشكالية: انخرطت دول المتوسط في شراكة إستراتيجية لأكبر نظام بيئي بحري للبحر الأبيض المتوسط، على غرار الجزائر ممثلة بالحظيرة الوطنية لتازة، وهذا في إطار تبني المنهج المسؤول المستدام في الممارسات التنموية بصفة عامة، والاستثمارات السياحية خاصة - على اعتبارها ملجأ العديد من اقتصاديات العالم - والاعتماد على تجسيد

مبادئ التنمية المستدامة لمواجهة سلبات التنمية والسعي لنفاذها في المستقبل للحفاظ على الموروث البيئي، الثقافي والتاريخي والحضاري للمجتمعات المضيفة. فمأهي فرص الحضيرة الوطنية لتأزة في المشروع النموذجي لأكبر نظام بيئي بحري للمتوسط ؟

سنحاول الإجابة على هذا السؤال المحوري من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

– ما المقصود بالتنمية السياحية المستدامة: تنمية من منظور مسؤول؟

– ما المقصود بالمشروع النموذجي لأكبر نظام بيئي بحري للمتوسط وما هي علاقته بمبادئ التنمية المستدامة ؟

كيف يمكن للحضيرة الوطنية لتأزة الاستفادة من المشروع النموذجي لأكبر نظام بيئي بحري للمتوسط ؟

– ما هي حدود الاستفادة من إيجابيات التنمية السياحية المستدامة في المناطق المحمية؟

و للإلمام بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة فقد ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولاً: التنمية السياحية المستدامة: تنمية من منظور مسؤول.

ثانياً: المناطق البحرية المحمية (AMP) أداة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

ثالثاً: تقييم أهمية السياحة بالنسبة للمناطق البحرية المحمية (AMP).

الخاتمة والاستنتاجات والاقتراحات.

2- التنمية السياحية المستدامة: تنمية من منظور مسؤول

تمّ تقديم المبادئ الأساسية والخطوط العريضة لتبني مفهوم الاستدامة في صناعة السياحة من خلال الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الذي انعقد في Lanzarote جزر الكناري بإسبانيا عام 1995م، أمّا التبني الفعلي فكان من خلال قمة الأرض التي انعقدت في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1997م.

2-1- تعريف التنمية السياحية المستدامة

عرّف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمنترهات القومية سنة 1993م التنمية السياحية المستدامة على أنها: " نشاط يحافظ على البيئة وبحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية".¹

حسب المنظمة العالمية للسياحة فالتنمية المستدامة في المجال السياحي تأخذ في الحسبان احتياجات السياح والمناطق السياحية في الحاضر مع ضمان في نفس الوقت قدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته السياحية".²

كما تعرّف التنمية السياحية المستدامة على أنها: " التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمن استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنّها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية".³

يشير مصطلح التنمية السياحية المستدامة إلى كل آليات تطوير هذا القطاع التي تحترم وتحافظ في إطار طويل المدى على الموارد الطبيعية، الثقافية والاجتماعية الخاصة بإقليم معين. ففي إطار التنمية السياحية المستدامة يجب أن تخرط كل من وسائل الإنتاج والاستهلاك المسؤول في علاقة ديناميكية تتيح توزيعاً عادلاً للمنافع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الذين يعيشون، يعملون باستمرار في هذه البيئة.

تتطلب هذه التنمية تهيئة الإقليم بتسيير متكامل للموارد، ويشكل إدماج سكان الإقليم في عملية التنمية المحرك الأساسي لها، من خلال التوفيق بين تنفيذ احتياجاتهم وطاقات الإقليم " (منظمة السياحة العالمية)

ما تقدم يتيح لنا أن نفهم من منظور واسع عميق أن محاور التنمية السياحية المستدامة تجمع بين مفاهيم النزاهة، العلاقات العادلة والتضامن إضافة إلى جانب البيئة والإنسانية. بشكل آخر محاور أساسية تنشأ لميلاد سياحة جديدة ، سياحة بديلة: سياحة عادلة تضامنية ، مسؤولة: سياحة بيئية. لكن كيف يمكن للمستهلك تمييز معالمها وعروضها ؟ هل هناك علامة تجارية، علامة ثقة؟

2-2- مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة

يمكن أن ندرك بأن مفهوم السياحة المسؤولة هو امتداد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى قطاع السياحة واعتبارها كسياحة بديلة تشمل مختلف الجوانب المذكورة أعلاه وتتميز بالمبادئ العامة التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار بأن رضا السياح والسكان يتحقق بالسبل الأكثر مصداقية وإنسانية؛
- الحفاظ على رأسمال اليوم من تراث ثقافي، طبيعي واجتماعي؛
- تمكين المجتمعات المحلية من الرقي من خلال صك السياحة: الحفاظ على ثقافتهم، العناية ببيئتهم، الحصول على تعويضات عادلة ومحاكاة ثقافات السياح...

وتهدف التنمية السياحية المستدامة إلى: ⁴

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام للموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمع؛
 - مقابلة الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية؛
 - تحقيق العدالة في الجيل الواحد وكذلك بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع الدخول...إلخ؛
 - خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي فرص عمل ودخول جديدة وتنوع الاقتصاد؛
 - زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية؛
 - تسهيل البنية الأساسية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة؛
 - خلق أسواق جديدة للمنتجات المحلية؛
 - الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛
 - الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية؛
 - مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع؛
 - التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛
 - إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية للسياحة؛
 - الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.
- إن الهدف الرئيسي من السياحة المسؤولة هو الوصول إلى تمكين السكان المحليين من مزايا السياحة مع ضمانهم كأداة لحمايتها لا سببا في عرقلة تنميتها، وهو السبب الكامن وراء نشوء مشاريع التنمية السياحية المستدامة بالتعاون مع المجتمعات المضيفة، والعقد المجد لذلك يشير إلى أن أرباح هذه المشاريع لا يتم استثمارها في إطار سياحي فقط وإنما يمكن أن تمتد إلى إقامة مشاريع تضامنية مختلفة، كإقامة مرافق صحية مراكز تدريب وتكوين، مرافق رياضية،...

إن المشكل المطروح إلى اليوم هو انعدام علامة تجارية رسمية تعرّف بالمنتجات أو بالمنظمات التي تقدم هذا النوع من السياحة.

2-3- السياحة البيئية (L'écotourisme)

تعد السياحة البيئية شكلاً من أشكال السفر السياحي المسؤول في المناطق الطبيعية والتي تهدف إلى حماية البيئة ورفاهية السكان المحليين، تتميز عن بقية أشكال السياحة المسؤولة بحصر خطابات حول حماية البيئة من خلال فكرة الجمع بين استغلال عطل المسافرين والبيئة وفق مبدأ " نضمن لك عطلة جيدة ، وتستفيد مشاريعنا البيئية من مبالغك الرمزية "

يشير باسكال (Pascal Languillon) رئيس الجمعية الفرنسية للسياحة البيئية "ATE" إلى أن هذا الشكل من السياحة البديلة يترجم من خلال الرحلات التي تتمحور حول الطبيعة ومحاكاة الثقافات التقليدية للمجتمعات الطبيعية. تكمن مبادؤها في النقاط الرئيسية التالية:⁵

- المنظمة البيئية ماهي إلا امتداد لمجموعات صغيرة تستمد استمرارها من احترام وتقدير المجتمعات المحلية والتي تشكل في ذات الوقت بيئتهم؛

- حماية المناطق الطبيعية من خلال تدابير وقائية للحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي؛

- توعية السياح وتوجيه المجتمعات المحلية إلى أن دورهم يكمن في حماية حقوقهم البيئية، ومن خلال المزايا الاقتصادية لهذا النوع من السياحة توجه مداخلها لتمويل أعمال المنظمات الهادفة إلى حماية الموروث البيئي؛

- تعزى المشاريع المنشأة وفرص العمل الجديدة بالدرجة الأولى للسكان المحليين.

من دعائم السياحة البيئية مجهودات دولية لعولمة المبادرة البيئية ، من خلال العلامة الرسمية التي تمنحها "العلامة البيئية لخدمات الإيواء السياحي"، وهي شهادة لا يمكن الحصول عليها إلا إذا توفرت في المنتج السياحي الخصائص التالية:

- الحد من استهلاك الطاقة والمياه؛
- تخفيض حجم النفايات؛
- تشجيع استخدام الطاقات المتجددة والمواد الأقل خطورة على البيئة؛
- تشجيع التوعية والاتصال البيئي.

تأمل السياحة المستدامة في المواءمة بين المعايير التي تسمح بتقليل مريح للسياح ، وتجنب أن يصل هذا التنقل إلى أوضاع معقدة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن السياحة من أكبر الصناعات في العالم بمعدل يزيد عن 8 ٪ من العمالة العالمية. فقد لا نستطيع تجاهل العواقب المترتبة على نموها إذا علمنا حالات حاضرننا؛ نهب التراث الثقافي ، سياحة جنسية بالدرجة الأولى، تلوث بيئي...وهي النتائج الإنسانية والبيئية التي سارعت في ميلاد سياحة بديلة.

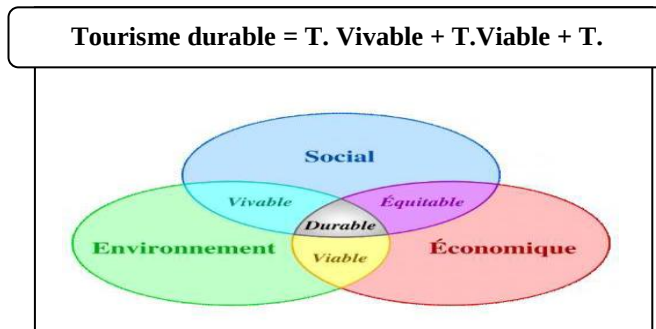
2-4- نحو تنمية سياحية مستدامة

لتحقيق التنمية السياحية المستدامة يجب إتباع بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحاً في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى وهي:⁶

- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدرّبون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية؛

- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة؛
 - ضرورة وجود إدارة رشيدة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها من الحفاظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة؛
 - **الوعي البيئي:** الإحساس بالمسؤولية البيئية وتبني أنماطاً سلوكية صديقة للبيئة مثل (ترشيد الاستهلاك والمحافظة على نظافة البيئة) ؛
 - **ثقافة استهلاك صديقة للبيئة** (تبني نمطاً استهلاكياً صديقاً للبيئة) : مثل الالتزام بشراء واستخدام السلع الصديقة للبيئة والتي تستهلك الحد الأدنى من الطاقة، والابتعاد عن السلع الملوثة للبيئة والمستنزفة لمواردها. ويتعدى الأمر إلى إرشاد ونصح الآخرين بتبني هذا السلوك؛
 - التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين بأهمية البيئة والمحافظة عليها؛
 - تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك سلباً على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى؛
 - دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً؛
 - توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية وتشجيع الزراعة العضوية فضلاً عن العمل كمرشدين سياحيين ؛
 - تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية والسكان المحليين.
- برزت جمعيات وهيئات مختلفة في العالم تتادي بالمحافظة على البيئة لجعلها مكاناً آمناً للعيش لأجيال الحاضر والمستقبل، وقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات في هذا الصدد وعلى ضوء هذه التطورات العالمية بدأت العديد من منظمات الأعمال في إعادة النظر في مسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارساتها التسويقية، وإعطاء البعد البيئي أهمية بارزة في استراتيجياتها التسويقية وهو ما يمكن أن نطلق عليه "able's 3":

الشكل رقم (01): المزيج التسويقي السياحي المستدام "able's 3"



Source: Ghizlane Mrani, **Marketing sociétal et développement durable**,

<http://visionary.files.wordpress.com/2009/09/cr-v-finale-g-mrani.pdf>, consulté le: 19.08.2013

3 - المناطق البحرية المحمية (AMP) أداة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة

3-1 شراكة إستراتيجية لأكبر نظام بيئي بحري للبحر الأبيض المتوسط

يعتبر البحر الأبيض المتوسط من المناطق المتميزة والحساسة من حيث التنوع البيولوجي العالمي، رغم أنها لا تمثل سوى أقل من 1% من المحيطات العالمية، حيث يجمع أكثر من 10% من الأنواع المعروفة في العالم من بينها عدة أنواع متوطنة وهي تمثل منطقة تكاثر هامة لأنواع الحيوانات البحرية الأساسية من بينها المهددة بالانقراض. هذا التنوع وبسبب -البصمات البشرية الأخلاقية على الطبيعة التي ازدادت كالصيد المفرط، التلوث، السياحة المتزايدة غير المستدامة وزيادة الملاحة البحرية- عرضه للتهديد أكثر فأكثر، هذا ماجعل من إنشاء المناطق المحمية البحرية مرحلة أساسية وأداة للحماية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

يعمل الصندوق العالمي لحماية الطبيعة WWF على مساعدة بلدان البحر الأبيض المتوسط في عملهم على تقوية شبكة المساحات البحرية المحمية وذلك من خلال مشروع شبكة التسيير المتوسطية للمحميات الطبيعية (MED PAN SUD) الذي يطمح لتحسين نجاعة التسيير للمساحات البحرية المحمية AMP للحوض.

يندرج المشروع ضمن مشروع أكبر معنون بـ "شراكة إستراتيجية لأكبر نظام بيئي بحري للبحر الأبيض المتوسط"، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) والبنك العالمي، يضم أكثر من 25 منطقة محمية تهدف لإقامة مشروع طموح يدعم المناطق البحرية المحمية لـ 11 دولة في جنوب وشرق المتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، لبنان، سوريا، تركيا، ألبانيا، مونتينيغرو، كرواتيا).

3-2 مؤشر تغطية المناطق المحمية

جدول رقم (01): مناطق المحميات البرية والبحرية (نسبة مئوية من إجمالي مساحة الأرض) في دول MedPanSud⁷

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2
تونس	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3
المغرب	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
ليبيا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
مصر	5.4	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
لبنان	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
سوريا	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
ألبانيا	6.2	6.2	6.7	7.6	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4
كرواتيا	7.1	7.1	7.1	7.1	8.1	9.5	9.5	9.5	9.5
مونتينيغرو	11.4	11.4	11.4	11.5	11.5	11.5	11.5	11.5	11.5
تركيا	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9
العالم%	11.2	11.3	11.6	11.7	11.8	11.9	11.9	11.9	11.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.PTD.TOTL.ZS>

تعتبر معطيات الجدول عن نسبة المناطق المحمية البرية والبحرية نسبة إلى إجمالي مساحة الدولة ككل للإحدى عشر دولة منخرطة في مشروع MEDPANSUD حيث حاولنا من خلاله دراسة جهود الدول المبذولة في حماية المناطق البرية والبحرية على المدى البعيد كاستجابة لفقدان التنوع البيولوجي ومتابعة التقدم في تأسيس شبكة شاملة للمناطق المحمية (AMP). ولتسهيل الدراسة قمنا بحساب نسبة التغير في تأسيس المناطق المحمية البرية والبحرية للدول على مدى السلسلة الزمنية المدروسة: 2010/2002 كمايلي:

حيث:

X_n : النسبة المئوية للمناطق المحمية

N_n : السنوات

$$\Delta y = \frac{X_2 - X_1}{N_2 - N_1}$$

Δy : نسبة التغير في تأسيس المناطق المحمية

والجدول التالي يوضح مختلف النتائج:

جدول رقم (02): معدل التغير في إنشاء المحميات البرية والبحرية

السنوات %	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط التغير في 9 سنوات %
الجزائر	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المغرب	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0
ليبيا	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصر	-	0.7	0	0	0	0	0	0	0	0.0875
لبنان	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سوريا	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0
ألبانيا	-	0	0.5	0.9	0.8	0	0	0	0	0.275
كرواتيا	-	0	0	0	1	1.4	0	0	0	0.3
مونتينيغرو	-	0	0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.075
تركيا	-	0	0	0	0	0	0	0	0	0
العالم %	-	0.1	0.3	0.1	0.1	0.1	0	0	0	0.0875

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11)

من خلال هذا الجدول يتضح أن معظم الدول لاتولي اهتماما لتأسيس المناطق المحمية البرية والبحرية، بالرغم من أهمية هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة بجوانبها؛ الاقتصادية، البيئية والاجتماعية وهذا ما يظهر جليا من خلال النسب المئوية التي تترجم نسبة التغير في إنشاء المناطق المحمية في العالم، حيث شهدت تطورا بنسب ضئيلة جدا قدرت في المتوسط على مدى تسع سنوات بـ 0.0875% وهي نسبة تؤكد عدم إيلاء مختلف دول العالم لهذه السياسة، خصوصا في السنوات الأخيرة من 2008 إلى 2010.

أما بالنسبة للدول الإحدى عشر (المبينة في الجدول) المنخرطة في المشروع أعلاه، فهي كذلك لم تولي اهتماما لهذه السياسة على غرار: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، لبنان، سوريا، التي لم تشهد أي تغيير في نسبة إنشاء المناطق المحمية طول فترة الدراسة: 2010/2002. لنشهد باقي الدول تطورا طفيفا يكاد يكون معدوما على غرار مونتينيغرو التي حققت نموا بمعدل 0.075%، تليها مصر التي حققت نموا في سنة 2003 يقدر بـ 0.3% لتعكف بعد ذلك عن تبني هذه السياسة محققة بذلك زيادة بمعدل 0.0875 % في 9 سنوات فক্রواتيا بـ 0.3% لتتصدر ألبانيا الترتيب بـ 0.3%، وهي تمثل أفضل البلدان المدروسة من حيث تبنيها لسياسة حماية المناطق البرية والبحرية رغم أنها لا تتجاوز نسبة 0.3%.

3-3 المشروع النموذجي للمناطق البحرية المحمية (AMP) في الجزائر

3-3-1 تقديم المشروع⁸

هو مشروع نموذجي للتعاون والتكامل الاستراتيجي حول الأنظمة البيئية الكبرى بالبحر الأبيض المتوسط من أجل حماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي مع تنمية شبكة المحميات البحرية في البحر الأبيض المتوسط: ممون المشروع: الصندوق الدولي لحماية الطبيعة (WWF-MEDPO) المستفيدون من المشروع: 11 دولة من جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، -العضو أصلا في شبكة التسيير المتوسطية للمحميات البحرية MEDPAN- مناطق المشروع في الجزائر: الحظيرة الوطنية لتازة (PNT) بولاية جيجل تحت إشراف المديرية العامة للغابات. بالشاركة مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

3-3-2 أهداف المشروع

- ✓ الهدف الدولي من المشروع: حماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي مع تنمية شبكة المحميات البحرية في البحر الأبيض المتوسط بتبادل الخبرات وتوحيد منهجية الحماية وخاصة خلق مناطق محمية بحرية جديدة في جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ الهدف المحلي من المشروع:
 - تصنيف المنطقة البحرية الشرقية للولاية كأول محمية بحرية بالجزائر؛
 - استكمال الدراسات حول الثروات الطبيعية والتنوع البيئي؛
 - إجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية؛
 - خلق تواصل وتكامل بين الصيادين المحليين والمشروع بصفتهم وحدة أساسية لإنجاح هذا المشروع؛
 - تكوين الصيادين لاستيعاب التصور الفعلي الجديد للمحميات البحرية وما ستدرجه من حماية للمخزون المحلي للأسماك مع تنمية مداخيلهم وأخيرا دورهم في حماية وتسيير هذه المحمية مستقبلا؛
 - تكوين إطارات الحظيرة الوطنية والمؤسسات المعنية بطريقة مباشرة في هذا المشروع؛
 - تنظيم ملتقيات تحسيسية وتكوينية لإنجاح هذا المشروع.

4-3 المشروع النموذجي MED PAN SUD الحظيرة الوطنية لتازة - جيجل:-

شبكة التسيير المتوسطية للمحميات البحرية (MED PAN SUD) للحظيرة الوطنية لتازة هي دعيمة من أجل تصنيف المنطقة البحرية الغربية لولاية جيجل في المحمية البحرية (AMP)، وهي بمثابة اتفاقية نوعية للشراكة المبرمجة بين WWF - الممثل بالمكتب WWF.MED.PO في روما- والجزائر ممثلة بالمديرية العامة للغابات

التي مثلت الحظيرة الوطنية لتازة، وذلك لإبراز ملف تصنيف المنطقة البحرية كمساحة محمية، هذا المشروع النموذجي يعمل إذن على إكمال الدراسات حول الظواهر الطبيعية، الاجتماعية والاقتصادية، تحديد التقسيم وأخيرا وضع مخطط التسيير الذي يكون بمثابة خارطة طريق لهذه المساحة في حالة تصنيفها - بالتعاون والتشاور مع جميع الشركاء المعنيين (المقررين، العلميين، المواطنين العاديين...) ⁹.

تمتد هذه الواجهة من شاطئ المنار الكبير إلى غاية حدود ولاية بجاية، المشروع حاليا في مراحله الأخيرة المتعلقة بإعداد الدراسات حول التنوع الحيوي والصيد البحري في المنطقة مع خبراء محليين ودوليين مثل:

* خبراء من شبكة تسيير المناطق المحمية البحرية في البحر الأبيض المتوسط MEDPAN التابعة للصندوق العالمي لحماية الطبيعة؛

* المدرسة الوطنية للإدارة البحرية والساحلية؛

قدّرت التكلفة الأولية لهذا المشروع 500000 أورو لكنها انخفضت إلى 207000 أورو بعد الدراسات التي أجراها الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، لتوفر بعض التجهيزات والبنى التحتية وقد تم إعداد مخطط تسيير هذا المشروع من قبل الحظيرة الوطنية لتازة بالتنسيق مع المديرية العامة للغابات والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، حيث يقسم المنطقة البحرية إلى ثلاثة مناطق: ¹⁰

- **المنطقة المتكاملة (Reserve):** تمثل من 10 إلى 20% من المساحة الكلية للواجهة البحرية تخصص لإجراء البحوث العلمية لذلك يمنع دخول العامة إليها.

- **المنطقة العازلة (Tampon):** تمثل مساحتها من 30 إلى 40% من المساحة الكلية للواجهة البحرية، تتضمن مجموعة من النشاطات تكون مراقبة ومحددة وفق مخطط التسيير الخاص بالمحمية مثل منع الصيد الجماعي في المنطقة واستعمال بعض الوسائل المؤدية للأحياء البحرية كشبكة الصيد التقليدية، تحديد الكميات المسموح اصطيادها ومنع بيعها والمتاجرة بها، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على رخصة للقيام بممارسة الصيد والغوص وغيرها في هذه المحمية.

- **المنطقة المفتوحة للجمهور (Peripherique):** تمثل مساحتها من 40 إلى 50% من المساحة الكلية للمنطقة المحمية وتضم جميع النشاطات المسموح بها في القانون مثل السباحة، الغوص، الصيد، وغيرها.

3-5 أهداف مشروع تصنيف الواجهة البحرية لولاية جيجل

* الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وإدارة الموارد البحرية والتنمية السياحية المستدامة في المنطقة؛

* تعظيم الفوائد البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية للمحمية البحرية؛

* توعية وتحسيس الصيادين والسكان المحليين بأهمية مثل هذه المشاريع في المحافظة على الثروة السمكية والأحياء البحرية للمنطقة؛

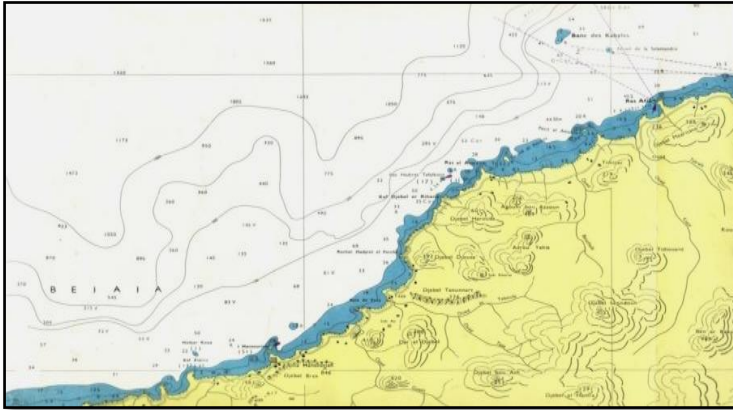
* خلق مصادر جديدة للدخل في المنطقة؛

* إشراك جميع الهيئات والأطراف المعنية بحماية الساحل.

وفيما يلي خرائط توضح الاقتراحات المقدمة لحدود المحمية البحرية المحمية ¹¹

الشكل رقم (01): الاقتراح الأول لحدود وتقسيم المنطقة البحرية المحمية للحظيرة الوطنية لتازة المنجزة بالتعاون مع: ISMAL

2003

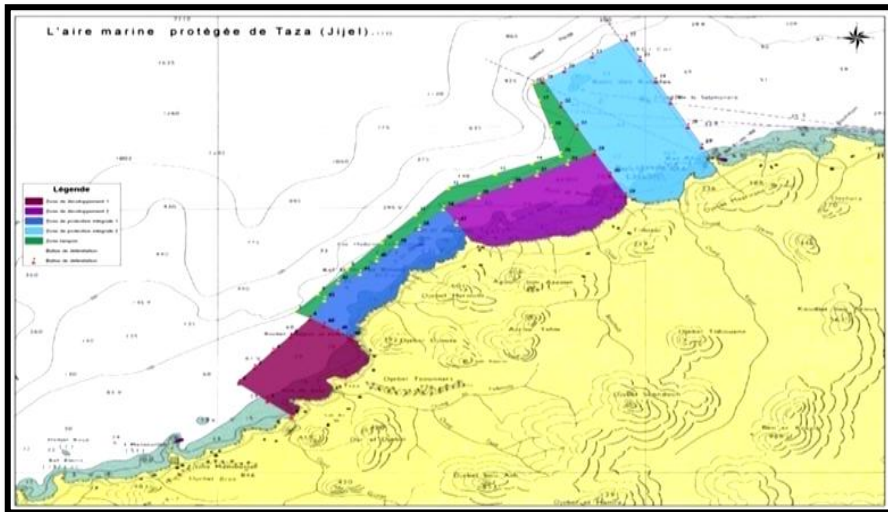


Délimitation des différentes zones du parc :

■ Délimitation de la zone strictement protégée.

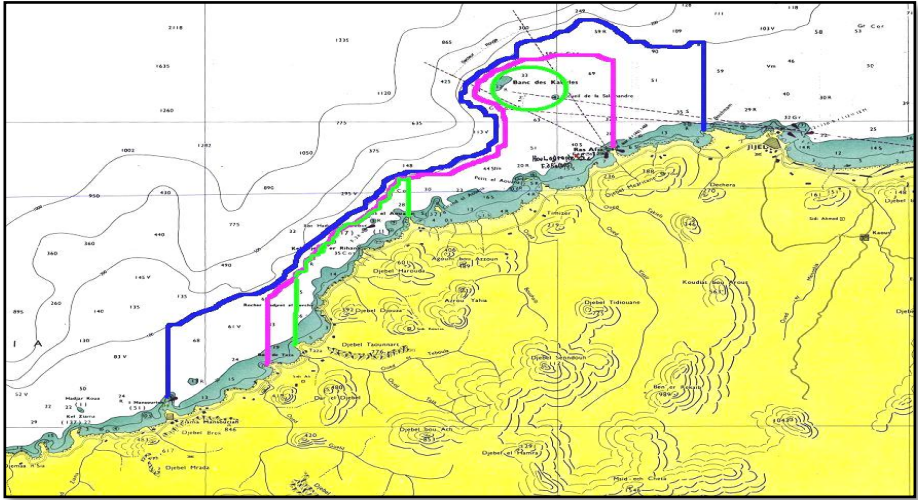
■ Délimitation de la zone marine du parc.

الشكل رقم (02): الاقتراح الثاني لحدود وتقسيم المنطقة البحرية المحمية للحظيرة الوطنية لتازة المنجزة بالتعاون مع: ISMAL



2007

ONES	PERIPHERIQUE: 50%	TAMPON:30 %	RESERVE: 20%
------	-------------------	-------------	--------------



3-6 السياحة البيئية في المناطق البحرية المحمية (AMP) عامل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

3-6-1 إنشاء مسالك بحرية **sentiers sous - marines** : يعود إنشاء مسارات تحت الماء (sentiers sous-marins) إلى سنة (1958) في جزر فيرجن البريطانية، في الأصل هذا النشاط يسمى بنشاط "مراقبة البحر" والذي يعني نشاط مراقبة البيئة تحت الماء من دون أي سلوك التعدي على الحياة البحرية.

مصطلح درب المدى تحت الماء في البداية، كان يستخدم لتحديد نشاط الاستكشاف للمناطق البحرية مع معدات خفيفة (الزعانف، قناع، ...) في موقع معين، لكن مع مبدأ الحفاظ والحماية. ولادة مفهوم درب تحت الماء، يندرج ضمن مفهوم التعليم البيئي الذي عقد في فرنسا، بناء على مبادرة من الحديقة الوطنية في بورت كروس Parc National de Port-Cros، اقتداء بتلك الحديقة الوطنية.

نشاط الاستكشاف للمناطق البحرية أصبح متداولاً بين أصحاب المصلحة في مجال السياحة والغوص عن طريق تطوير وتنمية معدات بسيطة بأقل تقنية وأكثر ملائمة لهذا النشاط.

ب- مسار تحت الماء: **sentier sous-marin** أداة لتحقيق التنمية المستدامة: درب (مسار) تحت الماء ناتج من مزج وجمع ثلاثة عناصر تعطي هذا المفهوم هويته الخاصة: نشاط مائي استكشافي مع تجهيزات ومعدات خفيفة، موقع للممارسة في البحر وانطلاقة بيداغوجية تعليمية (النهج التعليمي) من أجل تغيير السلوكيات. فهو مثال ملموس للعمل من أجل التنمية المستدامة لأي إقليم، حيث يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ويسمح بدمج الاستمرارية البيئية والإقليمية، ويمكن استخدام مسار تحت الماء في الجانب البيئي على النحو التالي:

- أداة للتعليم البيئي لجمهور واسع، بما في ذلك المدارس والشباب من خلال دمج مع المشاريع التعليمية؛
- أداة لحماية البيئة في مجال إدارة الأراضي لأنها تساعد على توجيه تدفق حركة المرور، ويقلل من تأثيرها على البيئة.

وفي الجانب الاقتصادي على النحو التالي:

- أداة للتنمية السياحة المستدامة والمسؤولة القائمة على حماية البيئة؛
- أداة لخلق فرص عمل؛
- أداة للتدريب المهني للجهات الفاعلة، ولو بشكل غير مباشر، مع البيئة البحرية.

في الجانب الاجتماعي على النحو التالي:

- أداة للتنمية، والتنمية الشخصية المناسبة لجميع المشاهدين: الأطفال والعائلات وكبار السن... الخ
- أداة لإدخال الناس في الصعوبات الاجتماعية أو المادية.

من بين المصطلحات المستخدمة عادة من قبل الهياكل التي تقترح وتعرض هذا النشاط نجد:

- ✓ الغوص تحت الماء سيرا على الأقدام **La balade subaquatique ou palmée**: يمثل عموما نشاطا ترفيهيا لاكتشاف سطح البحرية.
- ✓ المشي لمسافات طويلة تحت الماء أو الغوص **La randonnée subaquatique ou palmée**: يمثل عموما نشاط الترفيه والرياضة لاكتشاف البيئة، ويجب أن يرتبط المشي تحت الماء يرتبط عموما مع منظمة للإرشاد.
- ✓ رائد تحت الماء **La raid subaquatique ou palmée**: يمثل في الأساس نشاطا رياضيا يتسم بتنظيم خاص وطبيعة معينة ونظرا لهذا الاختلاف في المصطلحات والمعاني، يبدو من الضروري أن تعريف درب تحت الماء دقيقة تم تطويرها من أجل تميز بها كجزء التربية البيئية من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة.

3-6-2 دعم الغوص، نحو نشاط مربح للسياحة البيئية في الحظيرة الوطنية لتازة:

أمضت الحظيرة الوطنية لتازة اتفاقية شراكة مع رابطة "إنقاذ الغرقى والغوص تحت الماء"، بهدف إحياء نشاطات هذه الأخيرة وتوجيهها نحو نشاطات جديدة للسياحة البيئية، ووضع آليات اقتصادية تعويضية لحماية المنطقة البحرية من التهديدات التي تتعرض لها نتيجة النشاطات اللامسؤولة والعمل على تبنى المنهج المسؤول في الممارسات السياحية، إذن هي قضية جلب ذوي المعرفة وتكوين الممارسين، جذب اهتمام المستثمرين للمشاركة مع الغطاسين في آليات السياحة البيئية. تحتاج المنطقة البحرية لتازة لهذا النوع من النشاطات كنشاطات بديلة تعمل على كسب شركاء واعين، مسؤولين ولهم حضور في الميدان.

ويتكفل بتمويل هذا المشروع كل من الحظيرة الوطنية لتازة (PNT) وشبكة التسيير المتوسطة للمحميات البحرية (MEDPANSUD) وذلك بمدة انجاز تقدر بـ 18 شهر ابتداءً من سنة 2010 حتى 2014. الفكرة إذن هي مواصلة لإشراك الرابطة في المنطقة البحرية المحمية ومساعدتها لإحياء النشاطات والتحرك نحو إقامة آلية جديد للسياحة البيئية المسؤولة، وخلق نشاطات عمل جديدة بديلة وتوليد عوائد جديدة من خلال هذا المشروع.

3-6-3 مشاريع مقترحة مكتملة لمشروع المحمية البحرية لتأزدة في إطار السياحة المسؤولة¹²

يتمثل مشروعنا في مركز للأحياء البحرية، انطلاقاً من ضرورة حماية الثروة البحرية والتراث الثقافي البحري الذي تزخر به لؤلؤة الساحل الجزائري.

ويتكون مركز الأحياء البحرية المقترح من:

- جزء خاص بالموروث البحري عبارة عن "متحف بحري".
- جزء خاص بالكائنات البحرية "أكواريوم".

✓ المتحف البحري:

قسم مخصص للتراث والآثار البحرية التي تزخر بها ولاية جيجل

و ذلك من خلال عرض تاريخها الذي كان لطابعها الساحلي دور كبير فيه متمثلاً في:

- التعريف بأسطولها وتاريخه العريق ودوره الكبير ويكون ذلك من خلال عرض جزء من السفن ومجسماتها
- والتعريف بها بشكل مفصل ولوحات وصور توضيحية، ومخطوطات قديمة والتعريف بأهم بحارته؛
- التعريف بالأدوات القديمة المستخدمة في الملاحة والصيد: صنارات، شباك صيد...
- التنويه بأهمية الصيد البحري في تاريخ الولاية من خلال التعريف بهذا النشاط وتطور تاريخ الصيد الجبلي.

✓ مركز الأحياء البحرية "أكواريوم" (aquarium) :

قسم مخصص لعرض أكبر قدر ممكن من الكائنات البحرية وخبايا البحر من مرجان ولؤلؤ وأعشاب بحرية محلية من خلال وضعها في أحواض مائية "أكواريوم"، وهنا يتم جمع وعرض أغلب الكائنات البحرية والتعريف بهذه الثروة السمكية التي تتميز بها الولاية عموماً تربية أنواع من الكائنات البحرية وحمايتها من الانقراض من قبل مختصين في مجال تربية هذه الكائنات. ويعتمد المركز على تنوع أشكال الأحواض بالإضافة إلى إنشاء حوض على شكل نفق يمر الزوار عبره. كما يتم تعريف السواح بمختلف المعلومات عن الكائنات البحرية الموجودة بالولاية وبالوطن ككل وفي العالم أجمع.

4-تقييم أهمية السياحة بالنسبة للمناطق البحرية المحمية (AMP)¹³

4-1 مزايا السياحة بالنسبة للمناطق البحرية المحمية

4-1-1 تمويل المساحات البحرية المحمية: إن تمويل المساحات البحرية المحمية هو الشغل الشاغل الكبير بالنسبة لمسيري المناطق البحرية (AMP) فتمويلات الدولة للمناطق البحرية (AMP) أحيانا غير كافية من أجل احتياجات المحافظة، والعديد من المساحات الطبيعية الهامة لا تستطع المتابعة بدون مصادر جديدة لتمويل إضافي. ولكن السياحة تتيح امكانيات لتدقيق مداخيل تسمح لمسيري المناطق البحرية (AMP) بحماية أفضل لهذه المساحات الحساسة.

✓ فالحقوق المدفوعة من طرف الزوار يمكن أن تجمع في مدخل المناطق البحرية المحمية (AMP) وهي بمثابة دخول يمكن استغلالها في نشاطات خاصة.

✓ على الباهرة مثلا يمكن زيادة ثمن رحلة أو ثمن الاستعمال من أجل الغواصين أو من أجل أشخاص يمارسون رحلة بحرية تحت الماء.

✓ كما يمكن أن يساهم التنازل للقطاع الخاص للإستثمار في تلك المناطق (متاجر للهدايا التذكارية، ايواء القوارب، الأكشاك الغذائية وتنظيم الرحلات) في خلق عوائد تستغل في تمويل عملية الصيانة والحفظ للمناطق البحرية المحمية وتدعيم نشاطات التسيير.

✓ ولا ننسى نقطة مهمة في بعض الأحيان عندما يتعرف الزائر على النوعيات الطبيعية الفريدة من نوعها للمناطق البحرية المحمية (AMP) يحس بأنه جاهز للمشاركة في مجهودات المحافظة على هذه المناطق البحرية وهذا هو إذن الوقت المناسب لطلب الهبات (les donations). وهذا يدخل في إطار السياحة التضامنية.

4-1-2 التشغيل : يمكن للسياحة أن تجلب مناصب عمل جديدة في منطقة ما وهذا يعتبر أحد الفوائد المهمة بالنسبة للسكان المحليين. فلتلبية الطلب السياحي في المناطق البحرية المحمية (AMP) وما جاورها ممكن للسكان المحليين أن يصبحوا سائقي سيارات الأجرة، أرباب بيوت الشباب أو مالكي الأكشاك أو كذلك مرشدين سياحيين.

يختل السكان المحليون مكانة مرموقة للظفر بمنصب عمل سياحي مرتبط بالمناطق البحرية المحمية (AMP) لأنهم يعرفون المصادر الطبيعية والثقافية للمنطقة. لهذا قد يكونوا في حاجة إلى تكوين لكي يتحصلوا على خبرات أخرى خاصة مثل: اللغة والترجمة، تسيير الفرق... الخ

السياحة كذلك تطور طلبات العمل التي هي مرتبطة بطريقة غير مباشرة خاصة في قطاع الخدمات في مجال البناء وكذلك في مجال التموين بالعتاد والمواد الغذائية.

4-1-3 التبرير السياسي للمناطق البحرية المحمية AMP: الجهد الموفر من طرف السياحة المستدامة ممكن أن يحفز المسؤولين الحكوميين بقبول نظام محمي لمنطقة أوتدعيم شروط حماية مساحة أو محافظة محمية موجودة، خاصة إذا كانت منتجة لمداخل وجالبة لفوائد أخرى على مستوى الوطن.

4-1-4 التربية البيئية: السياحة المستدامة تجلب جمهور رائع من أجل التربية البيئية. فالزوار الذين رأوا وتعرفوا على الحياة لمختلف الأنواع يتمنون معرفة أكبر على تصرفات مختلف هذه الكائنات وبالتالي فإن زيارة السياح لهذه المناطق المحمية البحرية يخلق لديهم حس المسؤولية اتجاه هذه التربية البيئية تسمح بإعداد الزوار وتقييمهم لتبني السلوك المناسب للتقليل من الآثار السلبية في المناطق البحرية المحمية.

4-1-5 إمكانية تحسين الخدمات الأساسية: تيسير التنمية السياحية يمكن أن تعزز فرص الحصول على جميع الخدمات الأساسية (تيسير توفير مياه الشرب وجمع الكهرباء والصرف الصحي) لتنفيذ هذا الإجراء، يجب تصميم الخدمات من منظور التنمية المستدامة، والتي بدونها ظهور نوع من الازدهار ولكن زيادة التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية داخل المجتمع.

4-2 تهديدات السياحة للمناطق البحرية المحمية¹⁴

4-2-1 الآثار البيئية: الاستخدام المفرط أو غير اللائق من قبل الزوار قد يتسبب في الدوس على الموائل الحساسة، وأشجار المانغروف أو الحشائش البحرية، والإزعاج للحياة البرية (الطيور أو الثدييات البحرية). الأضرار التي لحقت بالشعاب المرجانية بسبب العديد من الغواصين، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن أن تؤثر على نوعية المياه بسبب تصريف مياه الصرف الصحي فقد زادت تلوث المياه مع ارتفاع الحطام البحري في المناطق الساحلية والبحرية. ، ويمكن لهذه الآثار أن تسبب مشاكل على المدى الأطول ، بما في ذلك تغيير في سلوك الحيوان (عادات الأكل، والهجرة والتكاثر). العديد من التغييرات التي يصعب كشفها ولكنها جميعا مؤشرات هامة على الصحة من الموارد الطبيعية.

4-2-2 عدم الاستقرار الاقتصادي: قد لا تبقى عائدات السياحة في المجتمع المحلي، وينتهي بهم المطاف في جيوب المستثمرين من الخارج. وهذا هو ما يسمى بـ "تسرب الإيرادات". إذا كان هذا التسرب مرتفع سوف لن يكون هناك دعم محلي يذكر لبرنامج العمل العالمي أو لحفظ البيئة البحرية. في حين أن بعض السكان قادرين على توليد عائدات السياحة، وإذا كانت الفوائد منها تنتقل إلى المجتمع ذات الصلة ضعيفة أو غير كافية لجهود الحفظ، ويمكن للمقيمين إعادة استثمار هذه الأموال في أنشطة عالية التأثير أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، كالصيد غير المشروع وتربية الأحياء البحرية. لأولئك الذين يبحثون عن فرص عمل مستقرة في السياحة.

4-2-3 الإفراط في التنمية

عندما تتحول منطقة ما إلى وجهة شعبية لدى السياح، يقوم المستثمرون المحليون بإنشاء وتهيئة السكن والمطاعم وغيرها من الخدمات لتلبية احتياجات السياح. في بعض الحالات التي يكون فيها الطلب السياحي قوي، والناس في أجزاء أخرى من البلاد تتجه إلى المجتمع للاستفادة من زيادة الفرص الاقتصادية. الحاجة المتزايدة للخدمات السياحية يؤدي إلى زيادة الطلب على البنية التحتية: الفنادق والمطاعم للسياح. هذا الطلب يشكل ضغطاً على الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وما إلى ذلك. بالإضافة إلى عبء على الخدمات البلدية، ومن المقرر عادة تنمية على الأقل، ويمكن أن يكون هناك مشكلة سواء بالنسبة للمجتمع والجمالية والبيئية التي لمنطقة المحمية.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المحميات الطبيعية في التقليل من الآثار السلبية - الوجه الآخر - لصناعة السياحة الناتجة أساساً عن الممارسات غير المسؤولة، ومن منطلق لا حياة دون نشاط ولا نشاط بلا آثار سلبية، يجب العمل على تخليص النشاط السياحي من هذه الممارسات، وحصرها في إطارها الإيجابي كظاهرة اقتصادية، اجتماعية وثقافية ذات آثار إيجابية، وذلك من خلال تبني المنهج المسؤول وتجسيد فكرة الاستدامة في صناعة السياحة، للوصول إلى سياحة قابلة للحياة من المنظور الاقتصادي من دون أن تأتي على الموارد والمقومات البشرية والطبيعية، بمعنى آخر جعلها نشاطاً إنسانياً يحفظ حق الأجيال القادمة في هذا النشاط وهذه البيئة، وبذلك تظهر لنا مفاهيم ونماذج جديدة من السياحة تعمل على التوفيق بين مصالح السائح ومصالح منطقة المقصد السياحي، بما يضمن الاستمرارية لها بكل مكوناتها دون أي استنزاف أو تخریب، وتثمر هذه الاستدامة بطبيعة الحال عن طريق استدامة الأبعاد المختلفة للنشاط السياحي وهي الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية على وجه الخصوص.

السعي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة يكون من خلال مقارنة تشاركية، اندماجية، استشرافية للوصول إلى سياحة بديلة نظيفة رفيعة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات جدوى اقتصادية عالية.

النتائج:

خلص هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- تعد صناعة السياحة سلاح ذو حدين إذ يشير بالدرجة الأولى إلى النتائج والتوقعات الاقتصادية المستقبلية المتولدة من صناعة السياحة والتفاوت الرقمي حول مردودها على اقتصاديات الدول، والطرف الآخر من السلاح الآثار الاجتماعية، الثقافية والبيئية والتي بكل تأكيد تؤثر في صناعة السياحة واستمرارها وديمومتها؛

• إن نجاح المشروعات والمنظمات السياحية مرهون بمدى مسؤوليتها تجاه السائح واتجاه المجتمعات المضيفة من حيث الحفاظ على البيئة وحمايتها من أي تدهور قد يصيبها جراء الممارسات البيئية اللا مسؤولة وذلك من خلال مراعاة تلك الجوانب عند وضع الخطط الإستراتيجية للمنظمة بشكل عام واعتبارها ضمن الأهداف الرئيسية للمنظمة؛

• إن ديمومة واستمرارية الصناعة السياحية مرهون بمدى تبني المنهج المسؤول في الممارسات السياحية؛

• التطوير السياحي المستدام يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات والدعائم التي تقدم نماذج لسياحة مستدامة؛

• الاهتمام بالمحميات الطبيعية يعد من بين أولويات السياحة البيئية، باعتبارها تمثل فضاء خصبا لممارسة مختلف أشكال السياحة البيئية والتي تهدف جميعها إلى الحفاظ على المقومات السياحية الطبيعية والثقافية، تجسيدا لمبادئ التنمية المستدامة من خلال التوليف بين المصادر الطبيعية والبشرية من أجل تقديم الظرف الملائم للزوار للتمتع بأقصى ما يمكن.

• المشروع النموذجي لأكبر نظام بيئي بحري للمتوسط MEDPANSUD فرصة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة؛

• اندماج الحظيرة الوطنية لتازة- جيجل-في المشروع النموذجي لأكبر نظام بيئي بحري للمتوسط فرصة لتحويل المنطقة إلى قطب سياحي بيئي عالمي؛

الاقتراحات

نظرا لأن السياحة البيئية اليوم أصبحت منهجا لدى أصحاب المشاريع السياحية والحكومات، فلا بد أن يعي هؤلاء المستثمرون جدوى تطبيق هذا المنهج وفهم قواعده ومرتكزاته، ومن بين هذه القواعد نذكر:

• التأكيد على أهمية الاستثمار المسؤول الذي يرتكز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم؛

• تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية في المناطق السياحية؛

• تنقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية ووضع قوانين صارمة وفاعلة؛

• أن يسير التطور السياحي جنبا إلى جنب مع التطور الاجتماعي والبيئي، بمعنى أن تتزامن التطورات في المجالات كافة لكي يشعر المجتمع بتغيير مفاجئ؛

• دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتنقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تكوير صناعات سياحية وتحسين معيشتهم؛

• مراعاة القدرة الاستيعابية وعدم تخطيها، واختيار وسائل نقل غير ملوثة للبيئة؛

• تشجيع إعادة التدوير وإعادة التصنيع والزراعة العضوية.

• يجب على المؤسسات أن تولي المجتمعات التي توجد فيها اهتمامات أكبر، حيث يلزمها الاهتمام بقضايا المجتمع ومشاكله من حيث نقص المواد، زيادات المعدل السكاني، التلوث، التضخم... الخ، وهكذا فإن المفهوم الاجتماعي للتسويق يبرز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ويؤكد دورها في تحقيق رفاهية المجتمع على المدى البعيد

- يجب أن تكون هناك سياسة وطنية لسياحة مستدامة تأخذ بعين الاعتبار دمج سياسات القطاعات الأخرى فيما يخص السياحة مثل تنمية السياحة والسياسة الريفية التي توجد على أرضها المحميات الطبيعية؛
- دمج الأهداف البيئية، الاقتصادية والاجتماعية في سياسة التنمية السياحية؛
- ضرورة دمج وإشراك المجتمعات المحلية في وضع سياسة التنمية السياحية المستدامة الوطنية؛
- التركيز على الجانب المعنوي قبل المادي خاصة فيما يتعلق بثقافة الفرد حول السياحة ولذا وجب التنوعية بضرورة وأهمية السياحة وبالتالي باستطاعة الفرد التحلي باللياقة الأدبية في التعامل مع السياح المحليين كانوا أو أجانب؛
- التوجه نحو تسويق سياحي مسؤول وبدرجة كبيرة التسويق الاجتماعي والذي يراعي التوازن بين التنمية السياحية المستدامة والموارد المحدودة؛
- الاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة سياحيا خاصة فيما يتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، وذلك من خلال تحليل نقاط القوة والضعف والاستفادة منها؛
- إدراج تنمية السياحة الوطنية ضمن أبعاد إقليمية، جهوية ودولية؛
- إشراك جميع المؤسسات والهيئات والمتعاملين المعنيين بتنمية وترقية السياحة.

(1)- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، ورشة عمل السياحة الإسكندرية، المعهد العالمي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، مصر، 2007، ص4.

2) -Matouk Balattaf, **Evolution, Formes et Impacts de l'activité touristique: pour un tourisme durable**, Colloque international sur l'économie du tourisme et développement durable, l'Université de Biskra, Algérie•2010•P6.

(3)- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، مرجع سابق، ص4.

(4)- المرجع السابق، ص، 5، 6.

5)-Maud Gueret, **ministration des Entreprises**, <http://www.memoireonline.com> , consulté le: 02.07.2013, P 9

(6)-أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2007، ص 94، 95.

7)-<http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.PTD.TOTL.ZS>

(8)-قسم حماية الموارد الطبيعية، الخطورة الوطنية لتأثرة،

9) -PNT, Temoignage sur la zone marine ouest de la wilaya de Jijel, Projet pilote Med Pan Sud, Janvier 2011, p:1.

(10)- نفس المرجع.

11) Parc national de taza, 4ème réunion du comité de pilotage, évaluation de la mise en œuvre 2010 du projet pilote MEDPAN SUD et plan d'action 2011- PNTAZA- , Nadia Ramdane, chef de projet MEDPAN SUD , 19/Avril 2011 de jijel

(12) -أحلام مخلوف، محالفة سهام، تطوير السياحة في إطار رؤية تنموية مستدامة، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في السياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2010/2011.

13) - Atelier Tourisme 2012-PN Taza DGF-WWF, Form tourisme durable AMP -Croatie 2011, 3_Atelierde Formation_Tourism Durable FR, concepts de tourisme durable, document du parc nationale de taza, p 21-25.

14) -Idem, p 25, 26.

قائمة المراجع:

- 1)- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، ورشة عمل السياحة الإسكندرية، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، مصر، 2007، ص4.
- 2) - Matouk Balattaf, **Evolution, Formes et Impacts de l'activité touristique: pour un tourisme durable**, Colloque international sur l'économie du tourisme et développement durable ,l'Université de Biskra, Algérie•2010•P6.
- 3) - Maud Gueret, **ministration des Entreprises**, <http://www.memoireonline.com> , consulté le: 02.07.2013, P 9
- 4)- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، طر، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2007، ص ص94، 95.
- 5)- أحلام مخلوف، محالفة سهام، تطوير السياحة في إطار رؤية تنموية مستدامة، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في السياحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2010/2011.
- 6)-PNT, Temoignage sur la zone marine ouest de la wilaya de Jijel, Projet pilote Med Pan Sud, Janvier2011, p:1.
- 7)-Parc national de taza, 4ème réunion du comité de pilotage, évaluation de la mise en œuvre 2010 du projet pilote MEDPAN SUD et plan d'action2011- PNTAZA- , Nadia Ramdane ,chef de projet MEDPAN SUD , 19/Avril 2011 de jijel
- 8)- Atelier Tourisme 2012-PNTazaDGF-WWF, Form tourisme durableAMP -Croatie 2011, 3_AtelierdeFormation_TourismDurable FR, concepts de tourisme durable, document du parc nationale de taza, p 21-25.
- 9)- Ghizlane Mrani, Marketing sociétal et développement durable, <http://visionary.files.wordpress.com/2009/09/cr-v-finale-g-mrani.pdf>, consulté le: 19.08.2013et
- 10)- <http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.PTD.TOTL.ZS>